السياسة التعليمية في الجزائر (1923-1972).

الدكتور صغيري أحمد
أستاذ محاضر كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ و الآثار. جامعة منتوري - قسنطينة

ملخص
يعتبر التعليم من أهم القطاعات التي اعتنت بها فرنسا لنشر سياستها الاستعمارية في الجزائر، و ذلك بوضع برامج وشروط تعجيزية أمام أفراد المجتمع الجزائري حتى تنتشر الأمية في أوساطهم. إلا أن الحركة الوطنية كانت دائما تطالب بحق الشعب الجزائري في التعليم. و بعد حصول الجزائر على استقلالها قامت الدولة بتسخير إمكانات كبيرة كما وضعت برامج مضبوطة كان هدفها الرجوع إلى أصول الثقافة العربية الإسلامية من جهة، و اللحاق بركب الحضارة العلمية التقنية من جهة أخرى.

Résumé

L'enseignement est considéré comme l'un des secteurs les plus importants que la France s'est intéressée pour imposer sa politique coloniale en Algérie et qui consiste à tracer des programmes difficiles conçus pour les Indigènes pour les rendre analphabètes. Mais le mouvement national a toujours revendiqué le droit du peuple algérien à l'enseignent.

Après l'indépendance, l'Etat algérien a consacré tous les moyens matériels et humains et a tracé des programmes ayant pour objectif le retour aux sources de la culture arabo-musulmane d'un côté, et d'un autre en suivant la technologie moderne.

اقتنعت الحركة الوطنية منذ بداية القرن العشرين أن التعليم هو من بين السبل التي يجب على الشعب الجزائري أن يتمسك بها من أجل مواجهة التحدي الذي فرض عليه من قبل الاستعمـــار الفرنسي.

و يتضح دلك على الخصوص في الجوانب التالية :

أولا : شعور الشعب الجزائري بوطنيته إلى ما خطط ضده من طرف الاستعمار عن طريق البطش و الظلم و القهر و الدهاء، و يتمثل ذلك التخطيط في العمل على القضاء على ذلك الشعور المتمثل في الاعتزاز بالكرامة و الشخصية الوطنية و التمسك بالحرية. و يقوم ذلك التخطيط على مراحل تبدأ بالتقتيل الجمـــاعي، ثم ينتقل إلى التشريد و الإفقار المادي عن طريق التجويع و الاستحواذ على أراضي الجزائريين بالقوة؛ و ينتهي بنصف احتواء ثقافي يترك الجزائريين يبتعدون عن جذورهم التاريخية و عن حضارتهم الأصلية.

ثانيا : و على الرغم من أن الاستعمار اتبع خطة من أجل إفقار المجتمع الجزائري و تشريده و تجهيله ؛ إلا أن الحركة الوطنية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا العدوان بل قامت بنشاطات عملية، كما تقدمت بمطالب للإدارة الاستعمارية.

و تعود أسباب اختيارنا لهذه الفترة التاريخية و الممتدة من 1923 إلى 1972 إلى سببين رئيسيين: الأول يرجع إلى ظهور الحركة الوطنية الجزائرية على الساحة السياسية بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تقدمت بعدة مطالب للإدارة الاستعماريه الفرنسية، من بينها حق الأهالي في التعليم. أما السبب الثاني فيتمثل في السياسة التعليمية التي اتبعتها الدولة الجزائرية منذ 1962 و حتى 1972، و هي السنة التي تمثل العشرية الأولى لاستقلال الدولة الجزائرية.

و من خلال هذه الدراسة المتواضعة، فإن هدفنا هو محاولة الرد على ادعاءات بعض المثقفين الغربيين بأن الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية اندلعت بطريقة عفوية ، لم يسبقها تنظير سياسي يضع برنامجا علميا لبناء المجتمع الجزائري في شتى المجالات من بينها قطاع التعليم.

و للوصول إلى هذه النتيجة بادرت إلى أذهاننا عدة أسئلة هي :

- ما هي سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر خلال فترة الاستعمار؟

- ما هي مطالب الحركة الوطنية الخاصة بالتعليم؟
- ما هي ردود فعل الحكومة الفرنسية على مطالب الحركة الوطنية؟
- ما هي الأبعاد و الإنجازات التي حققتها الدولة الجزائرية في قطاع التعليم، في ظل تمتعها باستقلالها حتى سنة 1972؟

و نحاول الآن الإجابة عن هذه الأسئلة، بادئينا بسياسة فرنسا التعليمية في الجزائر منذ القرن التاسع عشر.

إن تفكيك البنى الاجتماعية، والثقافية في الجزائر في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين هو حدث بالغ الأهمية : بحيث دمرت المدائـــن أو أفرغت من محتواها.و قد أدى قمع الانتفـــاضات الشعبية (إلى القضاء على معظم الإطارات الاجتماعية-الثقافية) وسادت الأمية في كل مناطق القطر الجزائري[1].

إن الأسس التي قامت عليها سياسة فرنسا التعليمية منذ احتلالها للجزائر حتى فترة الاستقلال تتلخص في ثلاثة أسس هي :

1-**الفرنسية كوسيلة وهدف**.و بمعنى آخر إحلال اللغة الفرنسية و ثقافتها محل اللغة العربية و ثقافتها. ولدينا عدة أمثلة تدل على سياسة الفرنسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال، و نكتفي بذكر مثال واحد فقط يوضح هذه السياسة و المتمثل في التعليمات التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في بداية الاحتلال، بعد الشروع في تنظيم إدارة الجزائر،حيث جاء فيها ما يلي: " أن ايالة الجزائر لن تصبح حقيقة،"مملكة فرنسية" إلا عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية، و العمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي- بالتدريج- إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن" [2].كما سعت الإدارة الفرنسية إلى فرنسة التعليم الابتدائي هادفة من وراء ذلك ألا تتكون شخصيات الأطفال تكوينا قوميا و وطنيا منذ الصغر مع العلم أن هذا التعليم هو الذي تتكون فيه شخصية الطفل من النـــاحية القومية و الوطنية في الوقت الذي تكـــون فيه

قابليـــاته و استعداداته النفسية في أوجها " ذلك أن الطفل الذي لا يتلقى لغته أو يتشرب روحها في طفولته ينشأ طفلا مفكك الشخصية".(3)

أما في مرحلة التعليم الثانوي فقد كانت اللغة العربية تعتبر لغة ثانية بعد اللغة الفرنسية، و كانت تدرس في هذه المرحلة لمدة ثلاث ساعات في الأسبوع سواء العربية الفصحى أو العربية العامية، ما عدا الصف السادس و الخامس فإنها تدرس فيهما خمس ساعات في الأسبوع. و يبين لنا الجدول التالي[4] نصاب اللغة العربية الفصحى و العامية في المرحلة الثانوية:

الصفوف	عدد الساعات في الأسبوع
الصف السادس و الخامس (قديم)	ثلاث ساعات
الصف السادس و الخامس (حديث)	ثلاث ساعات
الصف الرابع (قديم) و الصف الرابع(حديث)	ثلاث ساعات
الصف الثالث(قديم) و الصف الثالث(حديث)	ثلاث ساعات
الصف الأول في كل الفصول	ثلاث ساعات
الصف الثاني في كل الفصول	ثلاث ساعات

هذا الجدول يبين لنا نصاب اللغة العربية في المرحلة الثانوية و الذي يعتبر غير كاف لتعليم أبناء الجزائريين. و قد استمر بهذا الحجم منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اندلاع ثورة التحرير الكبرى.

نستخلص من كل ما سبق ذكره أن اللغة العربية في مرحلة التعليم كانت محرمة في مدارس التعليم الابتدائي، و أما في المرحلة الثانوية فكانت تدرس كلغة ثانية (عربية و فصحى).

2-التنصير كوسيلة وهدف ، ومعنى ذلك إخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي و تنصيرهم كي يصبحوا مسيحيين. و قد تأكدت عملية التنصير من خلال تصريحات القادة الفرنسيين في عدة مناسبات، من بينها تلك التي جرت في عام 1930 أثناء احتفالهم بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر حيث صرح الرئيس

الفرنسي آنذاك" أن الهدف من هذا الاحتفال هو تشييع جنازة الإسلام في الجزائر".(5)

ما يمكن فهمه من هذا التصريح هو أن الإدارة الفرنسية كانت تسعى إلى تنصير الجزائريين من أجل القضاء على الدين الإسلامي و تحطيم مقومات الشخصية الجزائرية.

3- **الإدماج كهدف** ، أي إذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي العام. و معنى ذلك أنه باتباع سياسة الإدماج لن تعود الجزائر جزءا من العالم العربي الإسلامي، بعد أن يسلخ الجزائريون من دينهم و لغتهم و أصالتهم العربية الإسلامية.

أما الأهداف التي كانت الإدارة الفرنسية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياستها التعليمية في الجزائر فتتمثل في القضاء على الشخصية الجزائرية من الوجود عن طريق محو مقوماتها الأساسية و هي الإسلام، والعروبة و الوطنية الجزائرية. تمهيدا لذوبان الجزائر الكامل في فرنسا،و سلخها من العروبة و الإسلام.(6) و كان موقف الجزائريين من هذه السياسة الاستعمارية دائما هو الرفض، و المقاومة. مما أدى في الأخير إلى فشل فرنسا في دمج الجزائريين و إذابتهم في كيانها العام و يعود ذلك إلى تمسك الشعب الجزائري بمقوماته الأساسية و هي الإسلام، والعروبة و الوطنية الجزائرية.

أما الأساليب التي اتبعتها فرنسا لتنفيذ سياستها التعليمية الرامية في هدفها البعيد إلى محو الشخصية القومية للجزائري كانت متنوعة سواء في ميدان التعليم الحكومي الفرنسي كاللغة، والبرامج، والكتب و الاتجاه العام، أو في ميدان التعليم العربي "الحر".(7)

ففيما يخص وسائل تنفيذ سياسة فرنسا في الجزائر في التعليم الحكومي الفرنسي فيمكن حصرها في النقاط التالية:

1-حصر تعليم الجزائريين في أضيق الحدود. فالاستعمار الفرنسي حارب التعليم حتى يجعل من الجزائريين شعبا أميا لا يحسن الكتابة و لا يحسن القراءة. و كان يهدف من وراء ذلك إلى استغلالهم في شتى الميادين كزراعة أراضي

المستوطنين. و من بين الأمثلة على تلك السياسة الخطاب الذي ألقاه السيد "قاستون تومسون" في غرفة النواب سنة 1921 مفاده أنه يجب أن يتم استغلال الأهالي في الحياة الزراعية دون منحهم إمكـــانيات أخرى بحيث قال" في بلد العرب نحن في حـــاجة إلى فلاحي المستقبل".[8]

2-التقليل من إقامة المدارس الخاصة بالجزائريين في كل مراحل التعليم. كانت الإدارة الفرنسية تقتر تقتيرا شديدا على المدارس و الفصول المخصصة لتعليم الجزائريين كوسيلة من وسائل الحد من تعليمهم.
و المقارنة التالية تبين لنا هذا التقتير.

كان التعليم الخاص بأبناء الأوربيين في المدارس الابتدائية خلال سنة 1944 يضم 160 ألف طفلا يزاولون تعليمهم في 1400 مدرسة تتكون من 4200 فصلا. بينما كان التعليم الخاص بالأطفال الجزائريين يضم 92 ألف تلميذ يزاولون تعليمهم في 699 مدرسة تضم 1908 فصلا فقط.[9] مع العلم أن الشعب الجزائري خلال سنة 1944 كان يبلغ ثمانية ملايين نسمة، أما عدد الأوربيين فكان لا يتراوح 800 ألف نسمة فقط، و مع ذلك فاق عدد المدارس المخصصة لتعليم أبنائهم ضعف عدد المدارس المخصصة لتعليم الأطفال الجزائريين. و يعود ذلك الفارق الشاسع إلى سخاء الإدارة الفرنسية على تعليم أبناء الأوربيين و في نفس الوقت تقتيرها الشديد على تعليم أبناء الشعب الجزائري من أجل إبعادهم عن مقاعد الدراسة و بالتالي نشر الأمية في أوساطهم.

3-تحديد عدد التلاميذ الجزائريين في كل مراحل التعليم. لقد لجأت الإدارة الفرنسية إلى تحديد عدد التلاميذ الجزائريين في مختلف أطوار التعليم. وكمثال على ذلك الفترة الممتدة ما بين 1920-1938 تكون كفترة مقارنة بين عدد الجزائريين في التعليمين الثانوي و الجامعي و بين عدد الأوربيين في الجزائر في نفس المرحلتين. بحيث أجرت الإدارة الفرنسية إحصائيات خاصة بتلك الفترة الزمنية نعرضها كالتالي:

مقارنة بين عدد أبناء الأوربيين و أبناء الجزائريين في التعليم الثانوي [10]

السنة		الأولاد	البنات	المجموع
1920	الأوربيون	4346	1764	6110
	الجزائريون	0405	0040	0445
1924	الأوربيون	4860	1814	6674
	الجزائريون	5053	0060	0595
1928	الأوربيون	4587	1833	6420
	الجزائريون	064	0048	0690
1934	الأوربيون	7316	3533	10849
	الجزائريون	0778	0085	00863
1938	الأوربيون	8952	4277	13229
	الجزائريون	0923	0068	00991

أما في الجامعة فكانت نسبة الطلبة الجزائريين ضئيلة للغاية مقارنة بعدد طلبة الأوربيين كما يوضحه الجدول التالي:

مقارنة بين عدد أبناء الأوربيين و أبناء الجزائريين في التعليم الجامعي (11)

السنة	الأوربيون	الجزائريون
1920	1282	47
1924	1486	66
1930	1907	93
1934	2564	103
1938	2138	094

وما يمكن استنتاجه من هذين الجدولين هو أن نسبة الجزائريين في التعليمين الثانوي و الجامعي تقل كلما ارتقينا في سلم التعليم، بالرغم من أن عدد التلاميذ والطلبة الجزائريين كان يتزايد باستمرار بعد كل أربع سنوات، لكن هذا العدد يبقى ضئيلا مقارنة بعدد الأوربيين.

4- خفض ميزانية تعليم الجزائريين إلى أقل حد ممكن. لقد بينت دراسة أجرتها مجلة "كوفيلين" الفرنسية أن الاعتمادات المخصصة لتعليم الجزائريين خلال النصف الأول من القرن العشرين لا تمثل سوى 4 % أو 5 % فقط من بين الاعتمادات المخصصة للتعليم في الجزائر.[12] و أن التعليم الابتدائي كان في نفس الفترة الزمنية يحتاج إلى أربعة آلاف فصل على الأقل في كل سنة لاستقبال حوالي مائتي ألف طفل جزائري.[13] مع العلم أن تكاليف هذه المنشآت قد قدرت بحوالي 12 مليار فرنك. لكن الأموال المعتمدة للتعليم الابتدائي قبل اندلاع ثورة التحرير بلغت أقل من خمس(5/1) هذا المبلغ.[14] و خير مثال على ذلك المقارنة التالية بين ميزانية تعليم أبناء الأوربيين و تعليم أبناء الجزائريين و التي تبين لنا مدى محاربة الإدارة الفرنسية لتعليم الجزائريين عن طريق التقتير في الإنفاق على تعليمهم.[15]

السنة	ميزانية تعليم الأوربيين	ميزانية تعليم الجزائريين
1907	7013000	1555000
1910	8579000	2171000
1914	10504000	2627000
1920	32979000	6991000
1924	47801000	11994000
1928	84344000	2103000

نستنتج من هذا الجدول وإن كان يخص الثلاثين سنة الأولى من القرن العشرين أن ميزانية التعليم الخاصة بالأوربيين كانت تفوق تلك المخصصة للجزائريين بحوالي أربعة أو خمسة أضعاف.

5- الاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم الفني و المهني. إن سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر كانت تهدف إلى الحد من حق الجزائريين في التعليم النظري و إبعادهم عن التعليم المهني كالزراعة مثلا.و كمثال على ذلك الجدول

التالي الذي يبين لنا نسبة الجزائريين إلى الأوربيين في المعاهد الزراعية قبيل اندلاع ثورة التحرير 1954. [16]

المدرسة	الأوربيون	الجزائريون
مدرسة سكيكدة	3	2
مدرسة عين تموشنت	44	3
مدرسة سيدي بلعباس	82	2
مدرسة قالمة	55	37
مدرسة الحراش	30	30
العهد العالي الزراعيي	138	00
المجموع	381	74

من خلال هذا الجدول نستخلص أن عدد الطلبة الجزائريين في المعاهد الزراعية قد قدر بمعدل طالب واحد فقط مقابل خمسة طلبة أوربيين. مما يفسر سياسة فرنسا المتمثلة في الحد من تعليم الجزائريين.

6- فصل تعليم الجزائريين عن تعليم الأوروبيين و إضعافه. عمدت الإدارة الفرنسية إلى فصل تعليم الجزائريين في مدارس خاصة عن تعلـــيم أبناء الأوربـــيين خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1883 إلى 1947 . و تبين لنا منشورات أكاديمية الجزائر في عددها الأول الصادر سنة 1957 أن 50% من الفصول الدراسية الخاصة بالجزائريين خلال تلك الفترة الزمنية كانت تحتوي على عدد يزيد على خمسين تلميذا.[17] مما يدل على اكتظاظ الفصول بالجزائريين نتيجة فصل تعليمهم عن تعليم أبناء الأوربيين.

7- تصعيب الامتحانات أمام الجزائريين و وضع شروط قاسية لها. لم تكتف الإدارة الفرنسية بتحديد عدد الجزائريين في التعليم بل وضعت عراقيل قاسية أمامهم تمثلت في تصعيب الامتحانات الانتقالية من مرحلة إلى مرحلة أخرى. و من بين شروط الانتقـــال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية النجاح في امتحان

السنة السادسة، و أن لا يزيد سن التلميذ على اثنتي عشرة سنة. و في الحقيقة أن هذا الشرط يعتبر شرطا تعجيزيا إذا أخذنا في الحسبان أن أبناء الجزائريين كانوا لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية إلا في سن السابعة من عمرهم في الغالب، و يعود ذلك لظروفهم الاجتماعية القاسية و إمكانياتهم المادية الصعبة.

8-فرض مصاريف تعليمية باهظة بعد المرحلة الابتدائية، تفوق إمكانيات معظم الجزائريين المحدودة. كانت الإدارة الفرنسية تشترط على كل تلميذ جزائري يريد الالتحاق بالتعليم الثانوي أن يسدد مبلغا يكون بمثابة مصاريف سنوية يتراوح ما بين 40 إلى 50 ألف فرنك بالإضافة إلى ثمن الملابس والكتب والأدوات المدرسية، مما يجعل أولياءهم عاجزين عن توفير تلك المبالغ الطائلة، فاضطروا إذن إلى إيقاف أبنائهم عن مواصلة الدراسة.

و كانت النتائج المترتبة على تنفيذ سياسة فرنسا التعليمية في القطاع الحكومي الفرنسي بالنسبة للجزائريين تتمثل في النقاط التالية:

1- نقص فاحش في نسبة المتعلمين في المجتمع الجزائري، وانتشار الأمية بين أفراده بصورة كبيرة خلال مرحلة الدراسة و ما قبلها.

2- عدم اتساع التعليم و خاصة في المرحلة الأولى بما يناسب الزيادة الكبيرة في عدد السكان سنويا وهذا يعني مزيدا من انتشار الأمية بمرور السنين .

3- ضعف التعليم الفني يوجه بالنسبة للتعليم العام.

4- نقص الإمكانيات المادية و التجهيزات الدراسية بالنسبة للجزائريين مما لا يوفر ظروفا ملائمة للتوسع في التعليم أو زيادة فاعليته، وتحسين مستواه.[18]

و تتضح نتائج سياسة فرنسا التعليمية أكثر عندما نجري مقارنة بين المثقفين الجزائريين و نظرائهم من الأوربيين خلال سنة 1949، إذ ذكرت الإحصائيات الفرنسية [19] الأرقام التالية للمثقفين الجزائريين و قارنتهم بعدد المثقفين الأوربيين. فقد كان يوجد بالجزائر خلال تلك السنة:

82 طبيبا جزائريا من مجموع 1559 طبيبا و بمعنى آخر أن الجزائريين يشكلون 5,2% من عدد الأطباء في الجزائر آنذاك.
10 أطباء أسنان جزائريين من مجموع 317 طبيبا أي بنسبة 3,1% من عدد أطباء الأسنان في الجزائر آنذاك.
35 صيدليا جزائريا من مجموع 605 صيدليا أي 6,9% من جملة الصيادلة في الجزائر آنذاك.
509 معلما جزائريا في المرحلة الابتدائية من مجموع 6227 معلما أي بنسبة 8,1% من مجموع المعلمين في الجزائر آنذاك.
11 قابلة جزائرية من مجموع 427 قابلة أي بنسبة 3,8% من مجموع القابلات في الجزائر آنذاك.

يتضح من هذا الجدول أن عدد المثقفين الجزائريين جد ضئيل مقارنة بعدد نظرائهم الأوربيين. و على الرغم من هذا الفارق الشاسع بين الشعبين إلا أننا نسجل وجود المرأة الجزائرية المثقفة إلى جانب المرأة الأوربية.

أما عن وسائل تنفيذ سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر في التعليم العربي "الحر" فيمكن حصرها في النقاط التالية:

1-التقتير في منح رخص التعليم للمعلمين وهيئات التعليم و مصادرة الممنوح منها فعلا. لقد اشترطت الإدارة الفرنسية على المعلمين و هيئات التعليم وجوب حصولهم على رخص التعليم، تسلم لهم من طرفها. و للحصـــول عليها وضعت الإدارة المعنية شرطين هما: كفـــاءة المعلم العلمية و ليـــاقته البدنية و صلاحية المحل للتعليم. و في الواقع أن هذين الشرطين كانت الإدارة تتستر من ورائهما من أجل القضاء على التعليم العربي "الحر" الذي يتحمل أعباءه الشعب الجزائري من أجل الحفاظ على أصالته العربية الإسلامية.

2- اضطهاد المعلمين الأحرار في التعليم العربي "الحر". لم تكتف الإدارة الفرنسية بمحاربة تعليم الجزائريين بل قامت باعتقال الكثير من المعلمين و تقديمهم للمحاكم بتهمة انتهاكهم للقوانين لأنهم يعملون بدون رخصة. و قد بلغ عدد

القضايا الخاصة بمحاكمة المعلمين التابعين لجمعية العلماء المسلمين خلال السنة الدراسية 1948-1949 سبعة و عشرين قضية، كان الحكم في ثلاثة و عشرين منها بتسديـــد غرامات مالية، و في ثلاثة أخرى بغرامة و سجن و أما في الأخيرة فحكم على صاحبها بغرامة مضاعفة و سجن. (20)

3- إغلاق المدارس العربية "الحرة". لجأت الإدارة الفرنسية إلى إغلاق المدارس بعد سحب رخصة التعليم منها. وكان يتم غلق جل المدارس بعد فترة وجيزة من افتتاحها رسميا كما يسجن معلموها. و من بين المدارس التي تم غلقها بأمر من الإدارة الفرنسية مدرسة "دار الحديث" التابعة لجمعية العلماء المسلمـــين و التي أسست في مدينة تلمسان عام 1937.(21) و الواضح أن فرنسا كانت تهدف من سياستها هذه إلى محاربة التعليم و ترهيب المعلمين و المشرفين على إنشاء المدارس.

4- تعطيل النوادي الوطنية الحرة. اعتبرت جمعية العلماء المسلمين النوادي من بين معاهد التعليم العربي كالمدرسة و الجامع. و لهذا فلم تسلم هي الأخرى من مضايقات الإدارة الفرنسية. مع العلم أن النوادي كانت تعتمد في وجودها على الاشتراكات التي يدفعها أعضاؤها من ناحية، و من ناحية أخرى على مداخل بيع المشروبات لروادها. و تمثل دورها في تهذيب الشباب الجزائري، و توجيههم توجيها إسلاميا، عن طريق نشاطاتها الثقافية، و الدينية، و الاجتماعية. و تسبب ذلك الدور في إزعاج الإدارة الفرنسية التي منعتها من بيع المشروبات داخلها إلا بترخيص منها، لكن هذه الأخيرة كانت في معظم الحالات ترفض منحه للنوادي. وكانت الإدارة الفرنسية تسعى من خلال هذا الإجراء منع النوادي من القيام برسالتها النبيلة والمتمثلة في تربية الشباب.

5- منع العلماء المصلحين من التدريس في المساجد و الجوامع. منعت الإدارة الفرنسية على أعضاء جمعية العلماء المسلمين التدريس في المساجد و الجوامع التي أنشأها الشعب الجزائري. و كمثال على ذلك المنشور الصادر بتاريخ 16 فبراير 1933 من طرف والي الجزائر العاصمة و الذي انتقد فيه أعضاء جمعية العلماء المسلمين باتخاذهم المســـاجد و المنابر أمـــاكن للوعظ و الإرشـــاد، و تعليم

المواطنين أمور دينهم، و اعتبرهم أعضاء مشوشين. كما أصدر منشورا ثانيا بتاريخ 18 فبراير من نفس السنة منع فيه على أعضـــاء جمعية العلمـــاء المسلمـــين التدريس في المســـاجد أو عقد حلقـــات الوعظ و الإرشاد بها. (22)

وللتذكير فإن حركة التعليم العربي "الحر" قد نشأت قبيل الحرب العـــالمية الأولى بقليل كرد فعل على محاربة الاحتلال الفرنسي للثقافة العربية واللغة العربية تمشيا مع سياسته العامة في محاولة فرنسة الجزائريين، و قد نشطت هذه الحركة نشاطا كبيرا خلال الفترة الممتدة ما بين 1931- 1954 فتأسست عدت مدارس و نوادي و جوامع و مساجد، وتكونت الجمعيات الخاصة لرعاية تلك المؤسسات.

من كل ما سبق ذكره يمكن أن تستخلص أن الاحتلال الفرنسي قد اتبع عدة طرق من أجل منع الجزائريين من تعلم لغتهم و دينهم، و نذكر من بين تلك الأمثلة منع منح رخص التعليم للمدرسين و مصادرة الممنوح منها بالفعل، و إغلاق المدارس بدون أسباب. كما أغلقت المساجد في وجه العلماء حتى لا يقوموا بدورهم الديني و الوطني فيها. و لم يسمح إلا بتعليم القرآن الكريم تعليما تقليديا يحفظه التلاميذ من غير فهم. و قد استمرت السياسة الفرنسية على هذا المنوال حتى قبيل اندلاع الثورة بحوالي عشر سنوات إذ أصبح الإسلام، بفعل التدخلات الاستعمارية المخططة، عبارة عن مجموعة من العبادات الممزوجة بالخرافات.

كما غرست الأمية جذورها، عميقة، بين أوساط أفراد المجتمع الجزائري الذي كان كل فرد منه قبل الاحتلال الفرنسي يحسن القراءة و الكتابة. و قد اعترف عدد كبير من المثقفين الفرنسيين بالأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية في حق الشعب الجزائري و المتمثلة في حرمانه من التعليم، نذكر من بينهم الوفد الذي قام بزيارة إلى الجزائر في عام 1954 ليتفقد أحوال أبنائها. والمتشكل من عدة شخصيات في عالم السياسة، و الصحافة، و العلم، و الدين. و بعد عودته إلى بلاده صرح رئيسه لرجال الصحـــافة قائلا:" إنه و زملاءه رأوا بأعينهم أن مليونين من أبناء الجزائر لا يتلقون أي تعليم على أي مقعد مدرسي و ذلك بعد أن بسط النظام الاستعماري عليهم رحمته مدة مائة وخمسة و عشـــرين سنة. و رأينا الجزائريين لا

يشاركون في التعليم الابتدائي إلا بنسبة 10% فقط و ليس لهم في التعليم العـــالي إلا حوالي ثلاثمائة طـــالب و رأينا الأبواب العلمية موصدة في وجه الجزائريين. وخرجنا من كل ذلك بنتيجة عظيمة إذا كنا في فرنسا نجهل معنى العنصرية فإن العنصرية في القطر الجزائري هي القانون الرسمي المعمول به".[23]

يؤكد لنا هذا التصريح كل ما ذكرناه حول سياسة التعليم الفرنسية في الجزائر و المتمثلة في منع الجزائريين من التعلم و إبعادهم عن مقاعد الدراسة و نشر الأمية في أوساطهم و بالتالي إبعادهم عن أصالتهم العربية الإسلامية.

و لم تكتف السلطات الاستعمارية بسد أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين، بل إنها قامت بمحاربة اللغة العربية في المدارس و في الكتاتيب. و هكذا فبقدر ما كان الفرنسيون يستفيدون من بناء المدارس و نشر المعرفة، كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار في تطبيقها في الجزائر.[24]

و ما يمكن ملاحظته — من كل ما سبق ذكره — من سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر أنها كانت تستعمل كل الوسائل في إبعاد الشعب الجزائري عن هويته و أصالته و بالتـــالي السعي لتجهيـــله و تفقيره. و جعله يندمج في الحضارة الفرنسية بحيث تذوب مقوماته الوطنية المتمثلة في اللغة، والدين و وحدة التراب.

و مما يعاب عليه المؤرخون الفرنسيون هو أنهم لم يعطوا الاهتمام لذلك الواقع المر و لم ينتقدوا تلك السياسة، و لم يتنكروا لكل حقيقة يمكن أن تحط من قيمة فرنسا التي ادعت بأنها احتلت الجزائر من أجل تمدين الشعب الجزائري. هذه إذن هي السياسة التعليمية التي اتبعتها فرنسا قي الجزائر.

و نظـــرا لمحـــاولة محو شخصية الجزائري من طرف العدو و ذلك بمحـــاربة لغته و منع المســـاجد و المدارس من أن تؤدي الدور المنوط بها لتوعية الشعب الجزائري، فلابد علينا أن نعرف موقف الحركة الوطنية من كل ذلك و أن نعرف كذلك مطالبها في الفترة الممتدة ما بين 1923 و 1954 . و نحاول أن نتطرق لها حسب ظهورها على الساحة السياسية.

كانت أولاها رابطة الأخوة الجزائرية التي أسسها الأمير خالد – حفيد الأمير عبد القادر- في 15 أوت 1923 بحيث ذكر الأمير من خلالها بالخطوط العريضة للهوية الوطنية. و قد تضمن برنامجها الكثـــير من تطلعات المجتمع الجزائري و في مقدمتها السماح للأهالي بالتعليم و التكوين و احترام عقيدتهم و لغتهم.

و في مؤتمر بروكسل الذي انعقد عام 1927 تقدم الأمير بعدة مطالب من بينها : احترام الشخصية الجزائرية، و تأسيس المدارس و تعميم التعليم باللغة العربية.

أما نجم شمال إفريقيا فقد وضع في شهر ماي من سنة 1933 برنامجا سياسيا متكاملا يتضمن بنده الثامن ما يلي : " إجبارية التعليم و التكوين باللغة الوطنية الجزائرية؛ إمكانية انخراط الجزائريين في جميع مراحل التعليم، يجب أن تكتب كل الوثائق الإدارية باللغتين العربية و الفرنسية ".[25]

و مما لا شك فيه فإن نجم شمال إفريقيا كان له بعدا سياسيا بحيث يعتبر أول تنظيم سياسي يطرح القضية الجزائرية في إطار المغرب العربي و حركة التحرر العربي و يؤكد الانتماء الحضاري العربي الإسلامي للشعب الجزائري و حقه في بناء دولة مستقلة.[26]

كما وضعت جمعية العلماء المسلمين خطة للوعظ و الإرشاد في المساجد و الأندية، و خطة للتعليم في المدارس، و كلفت أعضاءها بتنفيذ هذه الخطة، فتأسست بذلك المدارس في كثير من المدن [27] بحيث تم فتح سبعـــين مدرسة في الفترة الممتدة ما بين 1930و 1935، و كـــل مدرسة كـــانت تحتوي على قسمين و كانت هذه المدارس تشرف على تدريس ثلاثين ألف تلميذ.[28]

كما أصبحت المساجد و المدارس منارات تفاعلت فيها كل الطموحات الشرعية للجمعية بحيث كانت تغذي لدى المواطنين شعلة الإيمان بحقهم في الدفاع عن لغتهم و تاريخهم و حضارتهم و بلادهم. كما كانت تدعوهم إلى المقاومة و الثورة ضد العدو.

لكن جمعية العلماء المسلمين لقيت من الإدارة الاستعمارية إرهاقا و عراقيل، لأن هذه الإدارة منعت التدريس في المساجد و لم تأذن بذلك إلا لمن يأتمر بأمرها، كما أنها كانت تلجأ إلى التضييق على العلمـــاء في تأسيس المدارس، بحيث كانت تضع شروطا إعجـــازية لا تسمح بدونها لمن يـــحاول تأسيس مدرسة.

و بالتالي أصبحت الإدارة الفرنسية تنظر إلى المعلمين الأحرار بأنهم عصاة وخارجون عن النظام، كما تعتبر المشرفين على التعليم الحر من رجال الشعب على أنهم أعداء لنظامها، فكانت تراقبهم و تحاول منعهم مما يتمتع به غيرهم من حقوق.[29]

و من بين مطالب المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد في جوان 1936 بالجزائر العاصمة ما جـــاء في البند الثالث على " حرية التعليم باللغة العربية و التعبير للصحافة العربية". كما طالب المؤتمرون في البند الرابع بالتعليم الإجباري لكل الأطفال من الجنسين، و وضع برنامج واسع للبناءات المدرسية.[30]

و للتذكير فإن جمعية العلماء المسلمين كانت تعلم باللغة العربية فقط و تطالب بحرية التعليم بها، إلا أنها كانت لا تعارض في أن يتعلم الجزائريون باللغة الفرنسية أيضا، لأنها كـــانت تعتبرها من العلوم الآلية التي يحتاجها المواطن في حياته.[31]

و في عام 1937 ظهر حزب الشعب الجزائري الذي طالب بإلزامية تعميم التعليم باللغتين مع جعل اللغة العربية إجبارية في كل المدارس و كل مراحل التعليم. و هي نفس المطالب التي ألحت عليها بقية الحركات كأحباب البيان و الحرية في سنة 1943 و حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنة 1950.

و في بداية الخمسينيات أدركت تلك الأحزاب الأخطار التي يتعرض لها المجتمع الجزائري بعد سياسة التجويع و التجهيل. فنددت حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1951 بانتشار الأمية و التخريب الثقافي للجزائريين و تطالب

بمخطط لتعميم التعليم؛ و في سنة 1953 تعود من جديد حركة انتصار الحريات الديمقراطية لتطالب بدولة جزائرية مستقلة و بتعليم وطني ذي طابع عربي إسلامي[32] إلى جانب مطالب الأحزاب السياسية الجزائرية بحق الشعب الجزائري في التعليم باللغة العربية فإن الثورة الجزائرية – في أثناء فترة الكفاح المسلح 1962/1954 – حاولت أن تواصل هذا الجهد الشعبي لبعث الثقافة العربية و ربطها بمعارف العصر و علومه، عن طريق إرسال البعثات إلى مختلف الأقطار العربية، كما حاولت إقامة مدارس ابتدائية على الحدود التونسية و المغربية لتعليم أبناء اللاجئين، و أقامت منظمات جيش التحرير و جبهة التحرير مراكز متعددة في مختلف أنحاء البلاد لتعليم الأطفال الكبار.[33]

و ما يمكن استخلاصه من كل هذه النشاطات للحركات السياسية الجزائرية خلال القرن العشرين و على الرغم من اختلاف وسائلها إلا أنها كانت تتفق في غاياتها المتمثلة في رفع الظلم عن الشعب الجزائري و طلب الحرية و العدالة و بعث الثقافة العربية و التطلع إلى المعرفة والعلوم.

و بعد أن تطرقنا إلى نشاط الحركات السياسية الجزائرية ابتداء من العشرينيات و حتى اندلاع ثورة التحرير الكبرى يتوجب علينا الآن أن نعرف ردود فعل الحكومة الفرنسية من مطالب هذه الحركات و موقفها منها. فقد استنفذ الاحتلال الفرنسي كل وسائله و إمكانياته القانونية و البشرية للقضاء على الشخصية الوطنية الجزائرية؛ و منع الزعماء من القيام بنشاطهم.

و بعد أن استعرضنا هذه الإشارات السريعة عن التعليم في العهد الاستعماري و مطالب الحركة الوطنية، يبدو لنا من الضروري أن نتعرض و لو بإيجاز إلى الآفاق المستقبلية للتعليم الجزائري في ظل السيادة الجزائرية.

عندما تحصلت الجزائر على استقلالها في سنة 1962، واجهت الحكومة الفتية عدة تحديات أولاها تحدي تمثل في فتح المدارس للعام الدراسي الأول 1962/ 1963، بحيث أن عدد الجزائريين دون سن العشرين كان يمثل حوالي 54% من عدد السكان. و في خطابه لنيل الثقة على برنامج الحكومة بتاريخ 28 سبتمبر 1962

أعلن السيد أحمد بن بلة رئـــيس الدولة آنذاك أن المدارس ستفتح أبوابها بدءا من 15 أكتوبر 1962، و من بين 25 ألف فصل المطلـــوبة لاحتضانهم يوجد 20 ألف فقط ستفتح بشكل عادي لاستقبال مليون طفل.[34] و قد كلف الجيش الوطني الشعبي بإخلاء الثكنات العسكرية و المؤسسات التي كانت تابعة للجيش و الإدارة الفرنسية حتى تكون جاهزة لاستقبال التلاميذ. و للتذكير فإن الجيش الفرنسي و أثناء انسحابه من الثكنات و قبل تسليمها لأفراد الجيش الوطني الشعبي كان يضع فيها متفجرات تسببت في إصابة الكثير من الجنود الجزائريين. كما قام بتدمير المباني حتى لا تعود صالحة للاستعمال بعد ذلك، بالإضافة إلى مشكلة أخرى تتمثل في إيجاد معلمين قادرين على تدريس المليون تلميذ.

و للتغلب على صعوبة نقص المعلمين التي كانت تقدر بحوالي ثمانية عشر ألف معلم، لجأت الحكومة إلى الاستعانة بالدول العربية و الصديقة في هذا المجال، حيث وصلت أعداد كبـــيرة من المعلمـــين أغلبهم من مصر و ذلك لتدريس اللغة العربية.

كما أرسلت الحكومة الفرنسية معلمين فرنسيين يؤدون الخدمة الوطنية للقيام بتدريس اللغة الفرنسية و المواد المدرسة بالفرنسية، و ذلك طبقا لمعاهدة اتفاقيات إيفيان في مجال التعاون الثقافي.

و قد كان عدد التلاميذ مرتفعا جدا في الفصول، خصوصا في المدارس الابتدائية، بالإضافة إلى كبر سنهم في المرحلة الأولى بسبب عدم حصـــولهم على فرصة للتعليـــم و الالتحـــاق بالمدارس خلال الثورة. و خلال هذه السنة المدرسية عاد إلى الجزائر ثلاثمائة طالب جزائري من مدينة غرونوبل بفرنسا بعد أن طلبت منهم الحكومة الجزائرية ذلك للمشاركة في بناء مؤسسات الوطن بصفة عامة و مؤسسات التعليم بصفة خاص.[35]

و من بين التحديات كذلك التي واجهتها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال العدد الهائل للأميين بحيث اعتنت بتعليم الكبار الكتابة و القراءة.[36]

و على الرغم من كل هذه المشـــاكل التي واجهتها الجزائر، إلا أن الحكـــومة بذلت كل ما في وسعها للنهوض بالتعليم إذ حددت هدف السياسة التعليمية و الثقافية في الجزائر على أساس الرجـــوع لأصـــول الثقافة العربية الإسلامية من جهة، و اللحـــاق بركب الحضـــارة العلمية التقنية من جهة أخرى. و انطلاقـــا من هذين الأساسين تم وضع خطة خاصة بالتعليم و الثقـــافة بحيث ترمي إلى ثلاثة أهداف هي : ديمقراطية التعليم، تعريب التعليم و إعطاء الأولوية للعلوم و التقنيات.(37)

إلا أن هذه التجربة التي مرت بها الـــجزائر من 1962 إلى 1972 كانت في تلك الفترة مازالت في حاجة إلى مزيد من التعميق في مفهومها العقـــائدي، و إلى مزيد من التخطـــيط في مقتضـــاها التطبيقي. إلا أنها- حسب السيد أحمد طالب الإبراهيمي- أتت بنتائج عديدة بحيث ازداد عدد التلاميذ في هذه الفترة في المدارس الابتدائية من 70 ألف إلى مليـــونين، و تضاعف عدد الطلبة في الثانويات بضع مرات من 24 ألف إلى 25 ألف؛ كما تضاعف عدد الطلبة الجامعيين من ستمـــائة إلى 15 ألف. أمـــا من حيث النوع فتتجلى هذه التجربة في تعريب السنتين الأولى و الثانية من التعلم الابتدائي تعريبا كاملا، و تعريب بقية السنوات بصفة جزئية. كما تم إنشاء بعض الثانويات المعربة، و تعريب بعض الكليات الجامعية.(38)

و ما يمكن استخلاصه و ملاحظته من هذه التجربة هو أنها كانت ترمي إلى هدف بعيد، و هي خطوة هامة خاصة إذا تذكرنا أن اللغة العربية في الجزائر كانت خلال الاستعمار الفرنسي تعتبر لغة أجنبية.

أما الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية خلال نفس الفترة التاريخية في مكافحة الأمية، فتعتبر جبارة. ففي بداية الاستقلال – و كما أشرنا آنفا – نظمت حملة شعبية لمكافحة الأمية، إلا أن هذه التجربة لم تقض نهائيا على الأمية التي كانت منتشرة بصورة مذهلة في أوساط المجتمع الجزائري، مما جعل الحكومة تعيد النظر في هذه القضية، فأنشأت مركزا وطنيا دائما لمكافحة الأمية.(39)

كما نستنتج من هذه السياسة التعليمية المتعددة و المطبقة في الفترة الممتدة ما بين 1962/1972 من طرف الحكومة الجزائرية على أنها كانت تهدف كلها للقضاء على التعليم الذي ورثه الشعب الجزائري عن الاستعمار، و ترمي إلى تحقيق وحدة التعليم الجزائري و ربطه بماضي المجتمع الجزائري و حضارته العربية الإسلامية.

و يعتبر التعليم أساس تقدم المجتمع، و بالتالي كان يجب على المؤسسات التعليمية من مدارس و جامعات أن تعمل على تطويره و ذلك بإحداث ثورة في ذهنيات الأشخاص و سلوكاتهم الأشخاص تقضي على السلبيات الناجمة عن الوجود الاستعماري الذي حارب مقومات الشخصية الجزائرية و منع الأغلبية من الشعب الجزائري من سندها الحضاري فتوقفت الثقافة عن النمو لمدة تزيد عن قرن. كما قضت هذه الثورة على الخرافات و الشعوذة التي نشرها الاستعمار في أوساط المجتمع الجزائري.

الخاتمة :

بعد أن تطرقنا إلى السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر و مطالب الحركة الوطنية في هذا المجال و إلى الإصلاحات التي وضعتها الدولة الجزائرية خلال العشر سنوات الأولى من الاستقلال ، يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :

-كانت فرنسا ترمي إلى نشر الأمية في أوساط المجتمع الجزائري و إبعاده عن هويته و أصالته بعد أن قامت في البداية باتباع سياسة التقتيل الجماعي و إفقار الأهالي، و يتضح ذلك جليا من خلال سياستها الاستعمارية في الجزائر بما في ذلك قطاع التعليم. و هو عكس ما كان يدعيه الساسة الفرنسيون من بينهم نابليون الثالث الذي زار الجزائر في سنة1865 قال: نحن أتينا إلى الجزائر لتمدين أهاليها . و هي نفس الافتراءات التي ادعاها الرومان عند احتلالهم لشمال إفريقيا.

-إن الحركة الوطنية والثورة الجزائرية كان لهما تنظير سياسي و مشروع مجتمع في شتى المجالات بما في ذلك قطاع التعليم.

- إن الحركة الوطنية و رغم اختلاف وسائلها، إلا أنها اتحدت في غايتها المتمثلة في رفع الظلم و طلب الحرية.

- اقتناع الحركة الوطنية بأن التعليم هو من بين السبل التي يجب الاعتناء بها من أجل مواجهة التحدي الذي فرض على الشعب الجزائري من قبل الاستعمار الفرنسي.

- إن الجزائر و منذ حصولها على الاستقلال بذلت جهودا كبيرة في ميادين كثيرة، نذكر من بينها التعليم. هذا الأخير يندرج في إطار سياستها الرامية إلى القضاء على مخلفات الاستعمار، و إثبات شخصية الشعب الجزائري الأصلية المتمثلة في استعادة أرضه و لغته و تاريخه و ثقافته.

الهوامش :

1- عبد القادر جغلول، الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة :سليم قسطون، دار الحداثة، ط1، بيروت، 1984، ص 17.

2-ساطع الحصري، ما هي القومية، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت، 1963، ص 20.)

3-كامل باقر، في معركة الثقافة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص 25.)

4-Anonyme, L'enseignement des Musulmants en Algérie, Revue Koufulient, n° 32-33, juin-juillet, 1963, p.642.

5-محمد البشير الإبراهيمي، مجمع اللغة العربية، عدد 21، القاهرة، 1966، ص147.

6-علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص162.

7- تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية 1956/1931، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، 1981، ص 124.

8-La Dépêche de Constantine, n°4438, 6 janvier 1926.

9-رابح تركي، إبن باديس، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1970، ص 143).

10- Anonyme, L'enseignement des Musulmans en Algérie, Revue Koufulient, n°32-33, juin-juillet, 1963, p.632.

11- Ibid., p.632.

12- Ibid., p.632 -633

13 -كوليت و فرانسيس جانسون، الجزائر الثائرة، ترجمة علوي الشريف و آخرين، القاهرة،1957، ص127

14- نفسه، ص 128.

15-Voir Revue Koufulient, Ibid., p.631.

16-كوليت و فرانسيس جانسون، المرجع السابق، ص129

17-Voir Bulletin d' Académie d'Alger, n°1, 1957, p.97-98.

18- رابح تركي، المرجع السابق، ص164-165

19- ساطع الحصري، المرجع السابق، ص559

20- نفسه، ص568

21-محمد البشير الابراهيمي، البصائر، عدد81، السنة الثانية، 17سبتمبر 1937، ص 2

22- أنظر جريدة الشريعة، عدد1، 17 يوليو 1933، ص4

23-نقلا عن جريدة البصائر، عدد 7/270، السنة السادسة، مايو 1954، ص1.

24- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة 1984، ص44- 46.

25- محمد العربي ولد خليفة، الثورة الجزائرية "معطيات و تحديـــات"، المؤسسة الوطنية للكتاب،ط1، الجزائر ، 1991، ص 63-65.

26- نفسه، ص65

27- أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية-1962/1972 -، ترجمة حنفي بن عيسى، د.ت، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ت، ص 76.

28-M.Kaddache-Dj.Sari, L'Algérie dans l'histoire, O.P.U, Alger, 1989, p. 31.

29- أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص76

30- M.Kaddache-Dj.Sari, Op. Cit., p.37

31- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج6 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، بيروت، 1998، ص 334.

32- محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص66

33- أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص77-78

34- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البحث، قسنطينة، 1991، ص 371

35نفسه، ص371-372 -

36- M.Boutefnouchet, La culture en Algérie. Mythe et réalité – études culturelles, S.N.E.D, Alger, 1982, p 65.

37- أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 79.

38- نفسه، ص 81.

39- نفسه، ص 82.